هو المختلف في كونه مخلوقا للعباد او لا بيننا وبين المعتزلة وهو المكلف به وفيه
بحث وهو ان الثاني يتوقف حصوله على الاول فيكون ايضا مكلفا به لان ما لا يتم المكلف به الا
به فهو مكلف به ويمكن دفعه بان المراد ان المكلف به اولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بال
مصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدري ثانيا وبالتبع وكونه امرا اعتباريا لا وجود
له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا ربنا لا تواخذنا ان نسينا او اخطانا ربنا ولا تحمل علينا اصرا
كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا
انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ربنا لا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا
انك رءوف رحيم فدونكها رسالة جمعت لك فيها ما يشفي ويكفي والحمد
لله ربنا امنا بما انزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين وكتب محمد
الشعيبي بن محي الدين ثاني عشر صفر الخير من عام ١٢٧٦ ستة وسبعين ومايتين
والف من هجرة من له العز والفخر والشرف والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فانك التمست مني
ابطالا نبين لك وجه استحالة الدور والتسلسل فاعلم ولك اولا ان هاذه الا
جرام المحسوسة ممكنة لتركبها من الجواهر الفردة وقد تقرر ان كل مركب
ممكن لاحتياجه الى جزئه وتعددها يقتضي ان ماهيتها تشترك فيها افراد
كثيرة فهي متماثلة لتماثل ما تركبت هي منها ولتغير احوالها فلها مبدئ
مدبر لها واجب لذاته وذلك المبدئ لا بد وان يكون مبدئا لسائر الممكنات
ما يمكن ان يجيء منها وما لا يمكن والا لزم تعدد الواجب واستغناء بعض الممكنات
عنه وكلاهما محال بل يجب ان تفتقر اليه سائر الممكنات وهو منتهى الحاجات
مستغن بنفسه عن الكل ولا يستغني عنه الكل يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله
والله هو الغني الحميد ثم ذلك الواجب لا يمكن تعريفه بالجواهر الخارجة
عن ذاته وبافعاله لامتناع التعريف بنفسه وبما هو داخل فيه لاستحالة التركيب فيه

فلذلك

فلذلك لما استفسر فرعون موسى عليه السلام عن حقيقته تعالى عرفه بالمظاهر خواصه
وءاثاره قال تعالى في محكم كتابه قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات
والارض وما بينهما ان كنتم موقنين سبحان من لم يجعل لخلقه سبيلا الى معرفته الا
بالعجز عن معرفته كما قال سيدنا ابو بكر الصديق رضي الله عنه العجز عن ادراكه ادراك
ومن اعظم الادلة ايضا على وجوده تعالى حدوث العالم وهو ما سوى الله تعالى
من الاجرام والاعراض والمراد بالحدوث وجود الشيء بعد ان كان معدوما فنقول
العالم حادث وكل حادث له محدث اي فاعل ينتج العالم له محدث وهو المطلوب اذ
لو حدث العالم لنفسه لزم ان يكون احد الامرين المتساويين في القبول والامكان
كالوجود والعدم والكبر والصغر والكرية والبساطة والزمان الماضي واللاحق
والتحتية والفوقية ونحوها مساويا لمقابله في ذلك راجحا عليه بلا فاعل مختار
والجمع بين الاستواء والرجحان الذاتيين محال لانه جمع بين نقيضين والجمع
بينهما بديهي الاستحالة ونظير ذلك ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت احدا
هما لا لسبب وما ذكروه من اللازم على تقدير كون العالم حادثا لا لسبب اجتماع
المتساويين والرجحان مبني على ان الوجود والعدم بالنظر الى ذات الممكن سيان
وهو احد قولين والاخر ان العدم اولى به لعدم احتياجه الى سبب واللازم لو
ترجح الوجود لا لسبب على هذا القول ترجيح المرجوح وهو اولى في الاستحالة
ودليل حدوث الاجرام ملازمتها للاعراض الحادثة من حركة وهي كون اول في
مكان ثان وسكون وهو كونان ثانيان في مكان اول وغيرهما كالالوان والاشكال
والمقادير وملازم الحادث حادث ينتج الاجرام حادثة اما الصغرى
فضرورية واما الكبرى فبيانها ان ما لا ينفك عن الحادث فهو حادث
وكل حادث لا بد ان يكون لوجوده اول والا لزم اجتماع وجود الشيء
مع عدمه وهو ضروري الاستحالة وقد اعترض على تعريف الحركة
والسكون بما ذكر بان ذلك تعريف لغايتهما لا لذاتهما ويرد عليه ايضا
ان ذلك يقتضي ان يكون الجوهر في اول وجوده لا متحركا ولا ساكنا فيبطل
انه لا واسطة بين كونه متحركا او ساكنا فاجاب البعض بان نزاعنا في هاذه

الأجسام الباقية وهي لا تنفك عن ذلك واعتمد المتكلمون في الاحتراز
عن هذا السؤال بتفسيرهم السكون بأمر يشمل الجوهر في أول أزمنة حدوثه
فقالوا إن السكون عبارة عن مجرد الحصول في الحيز فإن استعقبه حصول في
عينه كان ساكنا باعتبار الحصول فيه وحركة باعتبار الحصول إليه وقد نقل ذلك عن
الشيخ أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه وعن أتباعه واعلم أن صحة هذا الدليل موقوفة
على إثبات زائد على الأجرام وهو الأعراض وإثبات حدوثه واستحالة انفكاك الأجرام عنه
وإبطال حوادث لا أول لها وأن صحة إثبات حدوثه متوقف على إبطال قيام ذلك الزائد
بنفسه وإبطال انتقاله وإبطال كمونه وظهوره وإثبات استحالة عدم القديم أما
إثبات الزائد على الأجرام فضروري إذ ما من عاقل إلا ويحس أن في ذاته معاني زائدة
عليها وكذلك استحالة انفكاك الأجرام عنه وأما إبطال حوادث لا أول لها
فلما يلزم من اجتماع وجود الشيء وعدمه كما تقدم وأما حدوثه فدليل حدوث
الأعراض مشاهدة تغيرها من عدم صرف إلى وجود صرف ومن وجود صرف إلى عدم
صرف لأن وجود الحركة مثلا لو لم يكن طارئا بعد عدم محض لكان موجودا قبل
ذلك فلا يخلو إذا من أن يكون في محل فهو إما نفس ذلك المحل المشاهد لها
ثابتا فيه وقد كان كامنا أو يكون في غيره فلا يصل إليه إلا بانتقاله عن غيره
إليه أو لا يكون في محل فقد قام بنفسه والكل باطل لما يلزم على الأول من
اجتماع النقيضين في المحل الواحد وعلى الثاني والثالث من قلب الحقيقة
فإن الحركة مثلا حقيقتها انتقال الجوهر من حيز إلى حيز فلو قامت بنفسها
أو انتقلت هي لزم قلب هذه الحقيقة وقلب الحقائق لا يعقل فإذا وجود
الحركة إما طارئ بعد عدم وهو عين الحدوث أو كان عليه العدم وهو مستلزم للحدوث
لاستحالة عدم القديم كما في برهان البقاء له تعالى وكل ما كان وجوده طارئا
على عدمه أو عدمه طارئا على وجوده فهو حادث ينتج الأعراض حادثة وهو
المطلوب فقولنا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث
أما الصغرى فمعلومة بالمشاهدة وأما الكبرى فلأنه لو كان واجبا لما زال عن
تلك الحال ولو كان مستحيلا لما وجد على تلك الحال ويريدون بالعالم متغير الأعراض

لأنها

لأنها هي التي شوهد تغيرها للعدم بعد الوجود وأما الأجرام فلملازمتها
الحادث لأنه لا يشاهد تغير ذات الجرم وأما الصغر والكبر والموت والحياة
فترجع للأعراض والميت نفسه إنما نشاهد أولا تفرق أجزائه ونحو الملح
في الماء يستحيل ماء ولا ينعدم انعداما حقيقيا بخلاف العرض فيشاهد في
لحظة عدم أفراد منه لا تنضبط خصوصا الحركة والسكون وقد اختلف النظار
في وجه افتقار الممكن إلى المؤثر فذهبت الفلاسفة إلى أنه الإمكان لا الحدوث
وهو اختيار الإمام الرازي فلذلك صرح بكلمة لم يسبق إليها فقال إن صفاته تعالى
تعالى ممكنة باعتبار ذاتها واجبة بوجوب عين ذاته ونعوذ بالله من زلة العالم
ونعني بإمكان الشيء أنه لا يمتنع وجوده وعدمه ومعنى حدوثه أنه
مسبوق بالعدم إذ لم يكن فكان وإنما حملهم على ذلك اعتقادهم افتقار العقول
العشرة والنفوس الفلكية والهيولى التي هي عندهم الأصل والمحل الدائم والصو
رة وهي الحال العارض إلى المؤثر لإمكانها مع قدمها وفسروا حدوثها بصد
ورها عن الغير لا أنها لم تكن فكانت وصار أكثر المتكلمين إلى أن جهة الافتقار إلى
المؤثر الحدوث فإن قبول الوجود والعدم بالنسبة إلى ذات الممكن على حد
سواء والعدم هو السابق إليه من الأزل فالحاجة إلى الغير إنما تتحقق عند ترجح
وجوده وخروجه من العدم إلى الوجود وذلك عين الحدوث وقال قوم
جهة الافتقار الحدوث والإمكان معا ثم هؤلاء انقسموا فقال قوم
كل واحد منهما شطر العلة المقتضي وذهب آخرون إلى أن المقتضي الإمكان
بشرط الحدوث ولعله الأقرب فإنا لو فرضنا عدم الإمكان لثبت الوجوب أو
الامتناع ولزال الافتقار إلى الغير ولو فرضنا الممكن مستمر العدم أو
الوجود لاستغنى عن المحصل فدل والحالة هذه على أن جهة الافتقار
الإمكان بشرط الحدوث فإن قيل موجب ما ذكرتموه يقتضي افتقار
العدم في ترجحه إلى المؤثر والعدم لا يقبل التأثير قلنا والأمر كذلك
فإنه متى قدر أمر ما معدوما مع مختار يكون موجودا في تلك الحال بدلا
عن العدم فقد ترجح أحد طرفيه والترجيح له ليس من ذاته فهو من غيره

أصل
ومعتقد أهل السنة أن العالم بجميع أجزائه حادث بالحدوث الزماني الذي هو الوجود بعد العدم وعند من قدمه أنه حادث بالحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج إلى الغير وبارئه

وقد تقرر أن العدم لا يمتنع أن يكون من أثر القدرة الأزلية وقد ساعدنا الحكماء
على افتقاره إلى الغير وقالوا عدم علة الممكن علة لعدمه واعلم أن كل
ما ساق الدليل إليه وجب اعتقاده وإن نازع الوهم فيه فكما قام الدليل والبرهان
على وجود واجب لذاته ليس بجوهر ولا عرض منزه عن الأين والمتى والوضع والحد
والكم وأن كل ما يخطر بالبال أو الخيال فهو بخلافه وأن حياته بغير مزاج وعلمه بغير
علاج وأن علمه لا يوصف بضرورة ونظر وإرادته لا عن فكر وتردد وأنه يرى من غير حد
قة وأجفان ولا مقابلة ويسمع من غير أذن وصماخ ويتكلم بغير حرف ولا صوت
وكما أنه ليس كمثله شيء في جميع صفاته كذلك فاعتقاد جميع ذلك والإيمان به واجب
فكذلك قام البرهان القاطع على وجوب القدم له تعالى والبقاء لأنه لو لم يكن قديما
لكان حادثا لوجوب انحصار كل موجود في القدم والحدوث إذ لا واسطة بينهما لأن أحد
هما مساو لنقيض الآخر وكما لا يخرج الشيء عن النقيضين لا يخرج عن الشيء وما
يساوي نقيضه لكنه تعالى ليس بحادث إذ لو كان حادثا لافتقر إلى محدث لما تقدم من
استحالة حدوث الشيء بنفسه وح لا بد أن يفتقر ذلك المحدث إلى محدث أيضا لانعقاد
التماثل بينه وبين محدثه بالفتح فإن كان المفتقر إليه هو الأول بواسطة في اثنين
أو بوسائط في أكثر يلزم الدور المتقدم وهو محال أو كان غيره يلزم التسلسل وهو
محال أيضا إذ استحالة كل من الدور والتسلسل لاستحالة ما يلزمهما وهو افتقار
المحدث الثاني إلى محدث آخر وهكذا على القهقرى إلى استحالة نفي القدم الذي هو
الملزوم الكاذب فيجب نقيضه الذي هو ثبوت القدم وهو المطلوب أما وجه الا
ستحالة في الدور فلما يلزم عليه من تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها إما
بمرتبتين في اثنين أو بمراتب في أكثر لأن كل واحد من المحدثين الذين فرض أن
كل واحد منهما أوجد صاحبه يلزم أن يتقدم على نفسه بمرتبتين لأن نسبتين نسبة
فاعليته لغيره ونسبة فاعلية الغير له في المستقبل وأن يتأخر عن نفسه بمر
تبتين أيضا نسبة مفعوليته لغيره ونسبة مفعولية الغير له في جانب الماضي و
بعبارة فلما يلزم عليه من تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين لتقدمه على ما
يجب أن يتقدم عليه والمتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء ضرورة

وبمثل

وبمثل ذلك يلزم أن يتأخر عن نفسه بمرتبتين لتأخره عما يجب أن يتأخر عنه و
المؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة وذلك جمع بين
نقيضين وهما التقدم والتأخر والجمع بين النقيضين بديهي الاستحالة
ولما يلزم من افتقار كل منهما إلى الآخر أن يكون كل واحد منهما مفتقرا إلى
نفسه وهو محال لما تقدم من استحالة حدوث الشيء لنفسه يعني
أن المفتقر إلى الشيء مفتقر إلى ما يفتقر إليه ذلك الشيء فيلزم افتقاره لنفسه
وهو محال فمن قال يلزم عليه تقدم كل على نفسه بمرتبتين وهو تهافت
لا يعقل لاحظ مرتبة نفسه ومرتبة غيره ومن قال بمرتبة لاحظ مرتبة نفسه
فقط والتحقيق الأول لأن المرتبة نسبة والموجود هنا نسبتان لا نسبة
واحدة أما الدور المعي فممكن كالجوهر مع العرض فإن كلا منهما
متوقف على الآخر ويوجدان معا في آن واحد وحقيقة الدور توقف
الشيء على ما توقف عليه وحقيقة التسلسل توقفه على أشياء غير
متناهية والمراد بالحقيقة هنا المفهوم أو المسمى أو المعنى وإلا
فالمعدومات الممكنات لا حقائق لها فضلا عن المستحيلات لأن حقيقة
الشيء ما به الشيء هو هو إنما به الموجود موجود وأما التسلسل
فلاستحالة حوادث لا أول لها أي لا مبتدأ لها ولإبطالها أوجه منها
أن ذلك يؤدي ويوصل إلى فراغ ما لا نهاية له عددا قبل ما وجد منها الآن لأن
كل معدود موجود وكلما دخل في الوجود من الحوادث متناه فيكون
قد دخل في الوجود وفرغ من أشخاص الحيوانات ونحوها كحركات
الأفلاك مثلا على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له وفراغ
العدد يستلزم انتهاء مرتبته فالجمع بين الفراغ وعدم النهاية
جمع بين متناقضين ففرض عدم النهاية محال وفساده ظاهر ومنها
أن كل فرد منها أي من الحوادث إذا كان الذي يليه لا يجامع السابق كالأعراض
المتعاقبة والصور المتتالية فكل واحد منها موقوف على انقضاء ما لا
نهاية له وانقضاء ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال فيلزم أن

تكون عدما مع تحقق وجودها هذا خلف ومنها لو فرضنا حوادث لا أول لها
وكل واحد منها مسبوق بعدم لا أول له للزم أن تكون جميع الممكنات مسبوقة
بعدم لا أول له وتلك العدمات بأسرها مجتمعة في الأزل فإن حصل معها شيء
من الموجودات لزم أن يكون السابق مقارنا للمسبوق وهو محال لأنه يلزم عليه
أن يجامع وجود كل واحد منها عدمه وإن لم يحصل معها شيء من الموجودات كان
لكلها أول وقد فرض لا أول لها هذا خلف ومنها برهان القطع والتطبيق
وهو أجلها إذ كل ما دخل في الوجود على سبيل التعاقب أو على سبيل الاجتماع متناه
ببرهان القطع والتطبيق والتطبيق جعل الشيء على الشيء والمراد هنا تطبيق
أحد العددين مع الآخر وتقريره أنا إذا أخذنا الحوادث الماضية من الطوفان ثم أخذنا
الماضية أيضا من الآن ثم طبقنا الجملة الأولى على الجملة الثانية ذاهبين إلى الطرف
الذي لا يتناهى فلا يخلو إما أن يظهر التفاوت بينهما أو لا والثاني محال لاستحالة
أن تكون الجملة الناقصة وهي الطوفانية مثل الجملة الزائدة وهي الآنية
فيكون الشيء مع غيره كهو لا مع غيره وإن ظهر التفاوت وكانت الطوفانية
أقل لزم انقطاعها عن الغاية فتكون متناهية لحصول مبدإ ومنتهى فيها لأن
انتهاء العدد يستلزم انتهاء طرفيه وإذا انتهت الطوفانية لزم تناهي
الآنية لأنها إنما زادت على الطوفانية بقدر متناه وهو المقدار الذي من زمان الطوفان
إلى زماننا والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهيا ضرورة وقد
فرضناه لا يتناهى من ذلك الجانب هذا خلف فوجود حوادث لا أول لها محال — تناهيه
وأيضا لو فرضنا جسما لا يتناهى ونفرض فيه نقطة ونبعد عنها بمقدار معلوم
وهو شبر مثلا ونفرض نقطة أخرى هي أول خط آخر ثم نطبق إحدى النقطتين
على الأخرى ونقابل كل شبر بشبر ذاهبا إلى الطرف الذي لا يتناهى فلا يخلو
إما أن يتساويا أو يتفاوتا والتساوي محال لأن الشيء لا يكون مع الأكثر
كهو لا مع غيره فإذا الأقصر متناه لانقطاعه عن الغاية والزائد عليه
زاد بقدر متناه والزائد على المتناهي بمتناه فهو متناه وقد فرضناه لا يتناهى
من ذلك الجانب هذا خلف ونفرضه كذلك في بقية الجهات وح فوجود جسم

لا يتناهى محال فبرهان التطبيق هو العمدة عندهم في إبطال التسلسل ولا يخفى
تقريره في كل ما ادعي فيه عدم النهاية سواء كان فيه ترتيب طبيعي كالعلل والمعلو
لات أو ترتيب وضعي كجسم لا نهاية له أو لا ترتيب فيه كحركات ونفوس لا نهاية
لها لأن كل ما يدخله الأقل والأكثر ويقبل الزيادة والنقص فهو متناه ولا
يرد عليه تضعيف مراتب الأعداد فإن الآحاد والعشرات والمئين والألوف
تضعف في كل مرتبة إلى ما لا يتناهى وقد دخلها الأقل والأكثر ولا يرد عليه
أيضا متعلقات الصفات من العلم والإرادة والقدرة فإن متعلقات العلم — القدرة
أكثر من متعلقات الإرادة ومتعلقات الإرادة أكثر من متعلقات الإرادة لأنا
نقول تضعيف مراتب الأعداد ومتعلقات الصفات اعتبارات ذهنية ولا مانع
من اعتبارات ذهنية لا نهاية لها وما ادعوه من حوادث لا أول لها مثلا أمور
محققة موجودة في الخارج فهي في الاستحالة نظير استحالة وجود جسم
لا نهاية له مكانا لأن كل بعد وامتداد فإنه يقبل الزيادة والنقص وكل
ما كان كذلك فهو متناه فإن قيل لا نسلم قبول الزيادة والنقص مع فرض
عدم النهاية من الجوانب وبعد هذا البيان لا يخفى عليك إشكال في وجه
استحالة الدور المتقدم والتسلسل وأما وجوب البقاء له فهو
لأنه لو أمكن أن يلحقه العدم فضلا عن أن يلحقه بالفعل لانتفى عنه القدم وذلك
لكون وجوده تعالى حين انتفاء القدم يصير جائزا لا واجبا لقبوله العدم والواجب
لا يقبله والجائز لا يكون وجوده إلا حادثا إذ مسبوقا بعدم لاستحالة حصوله
لنفسه لكن انتفاء قدمه محال للزوم الدور والتسلسل فلا يلحقه تعالى
عدم وهو المطلوب واعلم أن هذا البرهان مع الذي قبله برهان على
وجوب وجوده تعالى أيضا فتأمل هذا وإنما أثبتنا الصفات لله تعالى بطر
يقين أحدهما إثبات ما توقف الإبداع والإيجاد عليه من الحياة والعلم والإرادة
والقدرة وكذلك القدم والبقاء الثاني ما أرشد السمع إليه من كونه
سميعا بصيرا متكلما على ما سيأتي الطريقين أو بدلالة الإجماع والعقل على نفي
النقائص عنه تعالى وإن نقيض هذه الصفات نقص فيتعين اتصافه بذلك

اللهم صل وسلم على الحبيب محمد وآله دائما الى يوم الدين

ضرورة ان القابل للشيء لا يخلو عنه وعن جميع اضداده و اللازم رفع النقيضين
وما سوى ما علمناه لم نجهل حقيقته ولا حقيقة الذات العالية فننسبه اليها بقضى
العقل بثبوته او امتناعه بل ما عدا ذلك من مواقف العقول لا طريق لنا الى
اثباته او نفيه لانا لم نعلمه ولا نوقف ما علمناه من ايجاد الممكنات عليه و من
زعم انحصار صفات البارئ تعالى فيما علمناه فلا يخفى تحكمه اذ لا يلزم من عدم ما يدل
على اثبات الشيء او نفيه نفيه في نفس الامر ولا اثباته و التحكم تكلف الحكم
بلا دليل والله تعالى الموفق لا رب غيره ولا خير الا خيره ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم وكتب مقيد الكلام سادات الاعلام العارفين بالله محمد
السعيد بن محي الدين كان الله له آمين باواخر رمضان من عام ١٢٧٦ ستة
وسبعين ومائتين والف من هجرة من له العز والشرف سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والسلام على من
يقف عليها طالبا دعاء

والمقتدى بمحمد سيد الانام عليه افضل الصلاة وازكى السلام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله على جزيل نعمه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وبعد فانك التمست مني ايضاح الفرق بين خطاب التكليف وخطاب الوضع
فاعلم وفقني الله واياكم ان الحكم من حيث هو اثبات امر لامر
او نفيه عنه فان كان الحاكم العادة اي التجربة والتكرار سمي العادي
وحده اثبات الربط بين امر وامر آخر وجودا او عدما بواسطة تكرر
القران بينهما على الحس مع صحة التخلف وعدم تاثير احدهما في الآخر البتة
اذ لا مؤثر الا الله الذي خالق كل شيء واقسامه اربعة ربط وجود
بوجود كربط وجود الشبع بوجود الاكل وربط عدم بعدم كربط عدم
الشبع بعدم الاكل وربط وجود بعدم كربط وجود الجوع بعدم الاكل وربط
عدم بوجود كربط عدم الجوع بوجود الاكل وان كان الحاكم العقل سمي العقلي
وتعريفه اثبات امر لآخر او نفيه عنه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع
واقسامه ثلاثة الوجوب والاستحالة والجواز ووجه انحصار الحكم العقلي
في هذه الثلاثة ان كل ما يحكم به العقل اما ان يقبل الثبوت والانتفاء جميعا كالحركة

والسكون

اللهم صل وسلم على الحبيب محمد وآله دائما الى يوم الدين

والسكون وكتعذيب المطيع واثابة العاصي او يقبل الثبوت فقط كالتحيز
للجرم وكوجوب القدم لمولانا جل وعز او يقبل الانتفاء فقط كتعري الجرم عن
الحركة والسكون وكالشريك لمولانا جل وعز فالاول هو الجائز والثاني
هو الواجب والثالث هو المستحيل وان كان الحاكم الشارع سمي الشرعي
فالحكم الشرعي المتعارف بين الاصوليين بالاثبات تارة وبالنفي اخرى
خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف اي ملزم ما فيه
كلفة والمراد بخطاب الله كلامه تعالى النفسي الازلي المسمى في الازل خطابا
حقيقة على الاصح لان الخطاب عند الشيخ الاشعري ومن تبعه هو الكلام الذي
علم وقوع الافهام به في الجملة فالخطاب هنا بمعنى المخاطب به من
اطلاق المصدر على اسم المفعول خلافا للقاضي من ان كلامه تعالى في
الازل لا يسمى خطابا حقيقة لعدم من يخاطب به اذ ذاك والخطاب عنده
عنده هو الكلام الموجه نحو من يفهم والمراد بفعل المكلف ما
يصدر منه ليشمل القول والنية فيتعلق خطابه تعالى بفعل المكلف
تعلقا معنويا ويسمى صلاحيا وصلوحيا قبل وجوده وكذا بعد وجوده قبل
البعثة وتنجيزيا بعد وجوده بعد البعثة اذ لا حكم قبلها كما انه لا حكم
الا حكم الله فلا حكم للعقل بشيء خلافا للمعتزلة فحكم الله والتعريف
المذكور يتناول المكلف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم في خصائصه كوجوب
صلاة الضحى عليه والاضحية والتهجد وغير ذلك مما هو مبسوط
في كتب الفقهاء ويتناول الاكثر من الواحد كذلك ويشمل ايضا
المتعلق باوجه التعلق من الاقتضاء الجازم وغير الجازم لان الخطاب
ان اقتضى الفعل لشيء اقتضاء جازما فايجاب او غير جازم فندب او اقتضى
الترك لشيء اقتضاء جازما فتحريم او غير جازم فكراهة او خير بين فعل
الشيء وتركه فاباحة لتناول حيثية التكليف في قوله من حيث انه مكلف
للمخير بين منها كالاول الذي هو ظاهر فانه لولا وجود التكليف لم يوجد
اي التخيير وغير الجازم المؤدي الى انتفائهما قبل البعثة لانتفاء التكليف